

تقرير عن أوضاع حقوق الانسان في إريتريا

مقدم إلى: المفوضية السامية لحقوق الانسان لاستكمال متطلبات خضوع دولة إريتريا لآلية الاستعراض الدوري الشامل في يناير 2019.

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (مصر) ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

مقدم عن: دولة إريتريا

التاريخ: يونيو 2018

تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (مصر) هذا التقرير في سياق اهتمامها بتعزيز احترام حقوق الانسان في القارة الافريقية، وقد تم الاستناد على منهجية تستند إلى الالتزامات الدولية لدولة إريتريا بموجب تصديقها على عدد من الصكوك الدولية لحماية حقوق الانسان.

وقد قامت ماعت بتحليل وثائق ونتائج خضوع إريتريا للاستعراض الدوري الشامل في دورته الثانية في يناير 2014، كما استند التقرير على عمليات التوثيق والرصد التي قامت بها المنظمات المهتمة بالوضع الحقوقي بإريتريا سواء على المستوي الدولي أو الوطني، فضلا عن التواصل مع عدد من النشطاء والفاعلين وأصحاب المصلحة المحليين هناك من أجل إعداد وتقديم هذا التقرير.

وقد أخذت ماعت في اعتبارها الإجراءات التي اتخذتها دولة إريتريا لتحسين حالة حقوق الانسان والتصدي للتحديات التي تؤثر على قدرتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، خاصة في ظل تدخل بعض الدول في شؤونها الداخلية، مما يشكل اعتداء على سيادة واستقلال الدولة وانتهاكاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الذي ينص عليه القانون الدولي.

وقد أسهم هذا التدخل إلى تذرع الحكومة الإريترية بفرض مزيد من القيود على الحريات الأساسية في البلاد، من خلال التضيق على الناشطين والمعارضين السياسيين، وقمع الاحتجاجات السلمية، بالإضافة إلى القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والأحزاب السياسية.

تأثير التدخلات الخارجية والنزاعات الإقليمية على أوضاع حقوق الانسان

تري مؤسسة ماعت أن نشوب الحرب الحدودية واستمرار الاحتلال الاثيوبي لأراضي تابعة للسيادة الإريترية، قد ساهم في عدم وفاء الحكومة الإريترية بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات، وتوقف

وتأخر تطبيق بعض جوانب المسار الدستوري، حيث تسببت هذه الحرب والتي استمرت لمدة عامين بين البلدين، إلى مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص¹، وتشريد ما يقرب من 70 ألف شخص داخل إريتريا²، ولجوء مئات الآلاف إلى الخارج. بالإضافة إلى استمرار الإنفاق غير اللازم على إجراءات الدفاع، عوض إنفاقها على المشاريع التنموية.

وكانت إريتريا قد استقلت عن إثيوبيا عام 1993 مما حرّمها من واجهتها البحرية الوحيدة على البحر الأحمر، وفي عام 2000 تم توقيع اتفاق سلام بالجزائر، ثم حسمت لجنة تحكيم تابعة للأمم المتحدة مسألة ترسيم الحدود، ومنحت بلدة "بادمي" موضوع الخلاف إلى إريتريا، لكن إثيوبيا رفضت سحب قواتها من البلدة حتى الآن، ومنذ ذلك الحين، تنتشر قوات من البلدين على طول الحدود البالغة ألف كيلو متر، وتثير مواجهات متقطعة، مثل تلك التي حدثت في عام 2016 خصوصاً، مخاوف من نزاع أوسع.

كما شهدت إريتريا خلال السنوات الأخيرة تدخلات من بعض الدول في شؤونها الداخلية، مما يهدد استقرارها وأمنها، حيث قامت السودان بدعم وتمويل من الحكومة القطرية باستضافة وتمويل جماعة المعارض الإسلامي الإريترى المتشدد "محمد جمعة"، وإنشاء معسكرات تدريب لعناصرها قرب الحدود الإريترية، وفتح مكتب لها في مدينة كسلا السودانية، لتدريب منه أنشطة سياسية وعسكرية ضد حكومة أسمرأ، كما قام جهاز الأمن والمخابرات السوداني بتقديم التدريب اللوجيستي لهذه الجماعة المتطرفة، وذلك بتمويل من دولة قطر التي زودت الجيش السوداني في يناير الماضي بـ 3 طائرات من طراز "ميغ" لنشرها في ولاية كسلا الحدودية، تحت ذريعة هجوم إريترى مدعوم من الامارات.

وفي 6 ديسمبر 2017، أعلنت الخرطوم إغلاق حدودها مع دولة إريتريا، وأرسلت تعزيزات عسكرية كبيرة إلى هناك، تناقضت تبريرات إرسالها، بين مكافحة التهريب، والتحسب لنشر قوات إريترية ومصرية في معسكر "ساوا" الإريترى بالقرب من مدينة كسلا³. وكان الرئيس الإريترى "أفورقي" قد قال إن الحديث عن وجود تعزيزات عسكرية مصرية في إريتريا أنه مجرد "فبركات" صاغتها المخابرات السودانية والإثيوبية لتبرير نشر قواتهما على الحدود مع بلاده⁴.

¹ إثيوبيا تعلن السلام مع إريتريا... وتفتح اقتصادها أمام القطاع الخاص، الاهرام، 7 يونيو 2018.

<https://bit.ly/2sHNoTm>

² التقرير الوطني المقدم إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل عام 2014.

<https://bit.ly/2LB8mu3>

³ لهذه الأسباب السودان تغلق حدودها مع إريتريا، العدسة، 6 يناير 2018.

<https://bit.ly/2IzOdDB>

⁴ العلاقات السودانية الإريترية... محطات الهدوء والتوتر، الجزيرة، 15 يناير 2018.

<https://bit.ly/2KHBcbS>

التحديات الاقتصادية

تشهد إريتريا أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة لحالة الاحراب واللاسلم التي تعيشها البلاد منذ استقلالها عن اثيوبيا عام 1993، حيث تواجه إريتريا تحديات وصعوبات عديدة بشأن إعادة بناء البنية التحتية وتطوير اقتصادها القائم على الزراعة والذي تدهور بسبب فترات الصراع الطويلة التي واجهتها مع اثيوبيا.

وعلى الرغم من نقص التمويل والموارد والظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها إريتريا والتي تتطلب تدخل المجتمع الدولي لتقديم المساعدات والمعونات لمواجهة هذه التحديات، إلا أن الحكومة عملت على توفير الأمن الغذائي وإقامة نظام صحي يحظى بدعم مالي كثيف، وتعليم مجاني إلى غاية المستوي الجامعي، والبنية الأساسية، وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية/الحضرية، وتشيد الطرق والسدود، وبناء المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات في مناطق عدة من البلاد.

حقوق المرأة والطفل

أحرزت إريتريا تقدم كبير بشأن أعمال حقوق المرأة، حيث وقعت على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة، كما لا توجد قوانين تمييزية ضد المرأة، وأن القوانين ذات الصلة تنص على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل فيما يتعلق ببعض المسائل مثل ملكية الأرض والمواطنة والجنسية وحقوق الأطفال. كما واصلت الحكومة سياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً مع جميع أشكال العنف الجنسي، حيث يجرم القانون الإريتري أي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي وقد تصل العقوبة إلى 15 سنة، كما زادت جميع الوكالات المعنية حملات التوعية⁵. وأصدرت الحكومة قانون لحظر ومنع ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتواصلت حملات مكثفة بخصوص هذا الموضوع، حيث صدرت عقوبات في الحالات التي تم فيها إبلاغ المحاكم، كما تبذل الحكومة جهداً فيما يتعلق بحقوق الطفل من خلال وضع استراتيجيات وطنية، تهدف إلى توفير بيئة أفضل لنمو الأطفال وتمكين المجتمعات المحلية من تنسيق وتعزيز الممارسات الجيدة لرعاية الأطفال والتنشئة الاجتماعية الملائمة، كما جرى توسيع البرنامج المجتمعي لإعادة دمج الأيتام. وتقوم الإصلاحات وإعادة التأهيل بعمل رئيسي في إعادة تأهيل الاطفال المدانين وإعادة دمجهم في المجتمع عند إطلاق سراحهم.

وعلى الرغم من أن القانون رقم 1991/1 ينص على بطلان أي عقد زواج يربط بين أشخاص دون سن 18 عام، إلا أنه مازال يسمح في ظروف استثنائية

⁵ التقرير الوطني لدولة أريتريا، الاستعراض الدوري الشامل.

بزواج الأطفال دون سن 18 عام شريط إلا يقل عمر الفتاة عن 14 سنة وعمر الفتى عن 16 سنة.

القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات

واصلت الحكومة فرض القيود بصورة ممنهجة وتعسفية على ممارسة الحق في حرية التعبير وتداول المعلومات، حيث قبعت إريتريا في نهاية التصنيف العالمي التي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود"⁶، لما تقوم بها من انتهاكات في حق الصحفيين، كما أن مشاركة أي شخص للمعلومات داخل البلاد قد يعرضه للاعتقال أو الاحتجاز، كما لا يوجد أحزاب سياسية عدا حزب "الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة" الحاكم، بالإضافة إلى أن جميع النقابات العمالية تديرها الحكومة، ولا تسمح بإقامة تجمعات عامة ولا إنشاء منظمات غير حكومية، كما أن أنشطة المنظمات الدولية مقيدة بشدة. كما لم يتم انشاء مؤسسة وطنية لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها، والتي نصت عليها المادة 32 من الدستور، وعلى الرغم من المآخذ المتعددة على هذا الدستور الذي يتضمن سلطات واسعة للرئيس، فإنه تم تجميد العمل به، هذا بالإضافة إلى تجميد عمل المجلس النيابي أيضاً.

القيود المفروضة على حرية الدين والمعتقد

رصدت مؤسسة ماعت تشديد السلطات الاريترية القيود المفروضة على حرية الدين، حيث يتعرض المسيحيون للتمييز والاحتجاز والاعتقال لفترات طويلة دون توجيه أي تهمة إليهم بسبب معتقداتهم الدينية، حيث ظل كثير من المسيحيين الإنجيليين يمارسون دينهم سراً لتجنب السجن، كما ان "البطريرك انطونيوس" رئيس الكنيسة الارثوذكسية الإريترية، قد شوهد يحضر قداساً بالعاصمة، وكان آخر مرة شوهد فيها علناً قبل 10 سنوات قبل أن يحكم عليه بالإقامة الجبرية، وذلك بسبب اعتراضه على تدخل الحكومة في شؤون الكنيسة⁷. كما تم إغلاق العديد من المدارس الإسلامية بالبلاد بناءً على أوامر السلطات الحكومية، هذا بالإضافة إلى القبض على "محمد نور" المدير السابق لمدرسة الضياء الإسلامية الخاصة في حي أكريا، وذلك في أكتوبر الماضي، لعدم تنفيذ أوامر الحكومة برفض فرض حظر على الحجاب أو النقاب⁸.

التوصيات

⁶ تصنيف حرية الصحافة لعام 2017، منظمة مراسلون بلا حدود.

<https://rsf.org/ar/reports/2017-press-freedom-index-ever-darker-world-map>

⁷ التقرير السنوي لعام 2017، منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

⁸ إريتريا: خبير - مزيد من الاعتقالات بعد وفاة رئيس مدرسة مسن في الحجز، المفوضية السامية لحقوق الانسان، 14 مارس 2018.

=<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22823&LangID>

- ضرورة تفعيل الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما يضمن سيادة دولة أريتريا على أرضها وتحقيق مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في شئونها، حيث تمثل تلك التدخلات عائقاً أمام أريتريا في تحقيق استقرارها.
- الموافقة على طلبات للزيارات القطرية التي يقوم بها المقررون الخاصون للأمم المتحدة.
- السماح للمنظمات الدولية وممثليها بإجراء المزيد من الزيارات القطرية إلى أريتريا، وإطلاعها على جميع ما يخص عملها، وذلك من أجل تقديم الصورة الحقيقية بشفافية من جانب، وتقديمها المساعدات المناسبة من جانب آخر.
- تفعيل الصكوك الدولية التي وقعت عليها إريتريا فيما يخص حقوق الإنسان، والتصديق على الاتفاقيات الدولية الأخرى التي لم تصادق عليها بعد.
- فتح الفضاء المدني أمام السياسيين والحقوقيين، وإطلاق حرية الصحافة وعدم تتبع الصحفيين المنتقدين للحكومة. وفتح المجال لتكوين الجمعيات الأهلية، والسماح للمنظمات الدولية للقيام بعملها داخل البلاد، وأن ترفع الحكومة يدها عن النقابات العمالية.
- وضع حدود للتجنيد الإجباري، فيما لا يقل عن 18 سنة كسن أدنى للقبول و30 سنة كحد أقصى، مع تحسين الأوضاع الخاصة بالتجنيد مادياً وإعاشياً. وفتح حريات التنقل السلمي من مكان لآخر أمام الجميع.
- إطلاق حرية الأديان والمعتقدات للجميع وعدم تحديدها، كذلك عدم تدخل الحكومة في شئون المؤسسات الدينية بما يتعارض مع حرية ممارسة الشعائر الدينية.